

محاضرات الخاصة بطلبة السنة الثانية.

مقياس القانون المدني \*المجموعة\* ب\*

الفصل الثاني أحكام الإلتزام .

للأستاذة : د/ بنت الخوخ مريم.

المحور الأول : آثار الإلتزام من المادة 160-202 ق م

المحاضرة الرابعة : الحق في الحبس م 200-202 ق م .

**تعريفه :** هو وسيلة قانونية يلجأ إليها الدائن من أجل إقتضاء حقه من مدينه ، و ذلك من خلال امساك شيء مملوك لمدينه او حبس محل التزامه و هذا اذا لم يفى المدين بالدين الذي عليه للحابس ، فهو ضمان و وسيلة ضغط على ارادة المدين من اجل دفعه على التنفيذ العيني للإلتزام .

و يرد الحق في الحبس على شيء معين كما يرد على التزام بالقيام بالعمل او الامتناع عن عمل الا انه لا يمكن ان يرد مثلا على اجور العمال او النفقة او الاموال العامة ...إلخ.

**شروطه :** م 200 ق م :

1-دينان مرتبطان : أي كل طرف دائن و مدين في نفس الوقت و يتحقق ذلك ب:

أ-إلتزام الحابس بأداء شيء معين : فيجب أن يكون على الحابس التزام بأداء شيء معين و هذا الشيء قد يكون منقول أو عقار أو مثليا أو قيميا أو غير مادي مثل إلتزام البائع بتسليم المبيع ، أو امتناع المقاول عن القيام بالبناء.

ب-حق الحابس مستحق الاداء : يجب ان يكون دين الحابس مستحق الاداء حالا لم يتم تنفيذه حتى يتمكن من حبس الشيء ، فاذا كان دينه غير مستحق الاداء فلا يجوز له .

2- الارتباط بين الدينين ( الارتباط بين حق الحابس و إلتزامه بأداء الشيء) : و يتحقق هذا الارتباط :

أ- إرتباط قانوني ( معنوي ) : و هو الذي ينشأ عن علاقة قانونية تبادلية ، بين إلتزام الحابس و حقه مثل العقد الملزم لجانبيين فيكون كل التزام سببا للالتزام المقابل فكل إلتزام مرتبط بالالتزام الاخر .

ب- إرتباط موضوعي ( مادي ) : هو الارتباط الذي ينشأ بمناسبة شيء وجد في حياة الحابس أي واقعة مادية و ليست قانونية ، فالحائز ملزم برد الشيء الذي يحوزه إلى المالك و لكن قد يصبح دائما للمالك بالمصروفات التي أنفقها حفاظا على الشيء فله حبسه ن مالكة الى أن يتقاضى تعويض عن تلك المصاريف .

**آثاره :** 201 ق م نستخلص منها حقوق و واجبات الحابس .

### 1- حقوق الحابس م 1/201 ق م:

• **الإمتناع عن تسليم العين :** فالحابس يتمتع عن تنفيذ التزامه حتى يستوفي حقه كاملا و حتى في حالة الوفاء الجزئي فإنه يستطيع الدائن ان يتمتع عن التسليم الى غاية استيفاء حقه كاملا كون ان الحق في الحبس لا يقبل التجزئة ، غير ان هذه القاعدة غير مطلقة لأنها مقيدة بقاعدة عدم جواز التعسف في استعمال الحق فيجوز للقاضي الزام الحابس بتسليم الشيء اذا كام مالم ينفذ من التزام المدين قليل الاهمية بالنسبة لباقي الاللتزام .

• **حق التمسك بحق الحبس في مواجهة الغير :** الحق في الحبس لا يعطي للحابس

حق إمتياز على العين المحبوسة ، فإذا نفذ الحابس على العين المحبوسة فإنه ينفذ عليها كدائن عادي و لا يستطيع الامتناع عن تسليمها للراسي عليه المزداد ، لأن بالتنفيذ عليها يعتبر تنازل عن حقه في الحبس ، اما اذا بقي حابسا للعين و لم ينفذ عليها فإن حقه يبقى و

لو باع المالك العين و يستطيع التمسك بحقه في مواجهة المشتري و حتى للراسي عليه المزداد اذا تم التنفي على العين من طرف دائن اخر حتى يستوفي حقه كاملا و هذا مايعطي للحابس حق امتياز من الناحية العملية.

2- واجبات الحابس : م 2/201 ق م .

• **المحافظة على الشيء المحبوس :** و هو التزام ببذل عناية و هي عناية

الرجل العادي فإذا كان الشيء المحبوس يخشى عليه من الهلاك و التلف مثل الماكولات فعلى الحابس ان يستأذن القاضي في بيع الشيء المحبوس و ينتقل حقه في الحبس الى ثمنه.

• **تقديم حساب عن غلة الشيء المحبوس :** فإذا كانت العين المحبوسة تنتج ثمار

فلا يحق للحابس الاستيلاء عليها خصما من الدين ، بل له فقط أن يحبسها كما يحبس العين ، فإذا كانت ثمار سريعة التلف فله ان يبيعها بعد ان يستأذن القاضي في بيعها و حبس ثمنها و عليه تقديم حساب عن هذه الثمرات الى المالك بعد إنقضاء الحق في الحبس فيرد له العين و غلتها .

و يعتبر الدائن الحابس حارسا للشيء و بالتالي يكون مسؤولا مسؤولية تقصيرية عن الاضرار التي سببها الغير للشيء .

• **رد العين المحبوسة :** فإذا استوفى الدائن الحابس حقه يلتزم برد العين المحبوسة ،

فإذا هلك الشيء في يد الحابس بفعله يتحمل تبعه و مسؤولية الهلاك ، اما اذا كان الهلاك بسبب اجنبي فتهلك العين عن مالكاها .

**إنقضاء الحق في الحبس :** م 202 ق م : ينقضي بصفة تبعية و أصلية .

1- انقضاء الحق في الحبس بطريق تبعي : ينقضي بإنقضاء الحق المضمون أو بالوفاء .

## 2- انقضاء الحق في الحبس بطريق أصلي :

\*تقديم تأمين كاف للوفاء بالحق المضمون م 1/200 ق م : فالحابس يكون ملزماً برد العين المحبوسة اذا قدم له المالك تأميناً كافياً للوفاء بالتزامه .

\*اخلال الحابس بالمحافظة على العين : فإذا أخل بالتزامه يمكن للمالك أن يطلب من القضاء الحكم بإنقضاء حقه في الحبس .

\*هلاك العين المحبوسة : و ذلك لإنعدام المحل فاذا كان الهلاك بخطأ الحابس يكونه مسؤولاً عن التعويض .

\*خروج العين من يد الحابس ارادياً : م 202 ق م : فهنا ينقضي حق في الحبس أما اذا كان الخروج غير ارادي فان حقه لا يزول و له ان يطلب استرداده سواء كان من استولى عليه مالكة او شخص اخر و يكون طلب الاسترداد خلال 30 يوم من وقت علمه بخروجه من تحت يده و سنة واحدة من وقت خروجه من يده .